أثر التطورات الداخلية على الحركة الوطنية الكويتية والموقف البريطاني منها ١٩٣٨.

الطالب: محمد حموز لفته الحجيمي أ. د. عكاب يوسف عليوي الركابي
جامعة واسط – كلية التربية

المقدمة:

برزت بعض العوامل الداخلية في الكويت والتي كان لها أثر واضح في عرقلة مسار الحركة الوطنية والانجازات التي وصلت اليها، وكان المحرك لتلك الأحداث بعض الاشخاص الذين تضررت مصالحهم نتيجة سيطرة نواب المجلس التشريعي على أغلب المفاصل الإدارية في البلاد، فقد ولد هذا الأمر الامتعاض لدى المتنفذين في السلطة سواء كانوا من أفراد الأسرة الحاكمة أو من حاشية الحاكم فراح الآخرون يوغرون صدر الشيخ أحمد الجابر الصباح ويشعروه بأنه بسبب انجازات الحركة الوطنية أصبح مسلوب الصلاحيات وانه يملك ولا يحكم، ومن هنا بدأ الشقاق بين الحاكم واعضاء الحركة الوطنية والذي زاد الطين بلة مطالب الشيعة للمشاركة في الحكم تلك المطالب التي رفضها نواب المجلس بمجملها، وللضغط الذي واجه اعضاء الحركة الوطنية وجهوا انظارهم تجاه العراق ليكسبوا مساندته في مواجهة السلطة الحاكمة، كما كان للسلطات البريطانية موقف من ذلك.

Abstract

The Effect of Internal Developments on The Kuwaiti National Movement and The British Position of it in 1938

Some internal factors in Kuwait emerged, which had a clear effect in obstructing the national movement and its achievements. The main motivator of the events was by some of the people whose interests were damaged as a result of the control of the Parliament members on the majority of the administrative branches in the country. This has caused a resentment among those in power whether they are members of the ruling

family or the ruling party. Others started to incite Sheikh Ahmad al-Jaber al-Sabah and make him feel that because of the achievements of the national movement, he has become powerless and he owns and does not rule. Hence the split between the ruler and members of the national movement begins, Which made matters worse is the demand of the Shia to participate in the government those demands rejected by the members of the Council as a whole. As a result of the pressure that faced the members of the National Movement, they turned their eyes on Iraq to gain support in the face of the ruling power, as the British authorities have a position on it.

المبحث الأول:

الخلافات الداخلية بين نواب المجلس والسلطة الحاكمة

لم يتمكن نواب المجلس التشريعي الكويتي، من تأدية مهامهم بالشكل المخطط له لإدخال مظاهر الحياة الديمقراطية للبلاد، نتيجة الخلاف الذي حدث بين نواب المجلس والشيخ أحمد، لاسيما بعد أن بدأ الاخير يعتقد، بأنه أصبح حاكماً مسلوب الصلاحيات، وذلك لان الدستور الذي وافق عليه، قد خول المجلس الاشراف على السلطات كافة، الأمر الذي أخذ معه الشيخ يعمل على ايجاد السبل التي تمكنه من اعادة صلاحياته المسلوبة[١] وإلى جانب ذلك دخل نواب المجلس، بخلافات مع بعض الاشخاص المحافظين الذين لم يتقبلوا الأوضاع الجديدة على اساس أنها منافية للتقاليد والاعراف المعمول بها، فضلاً عن ان الاصلاحات التي تبناها المجلس، قد أثرت على مصالحهم الشخصية كالامتيازات والاحتكارات التي سحبت منهم وهذا الأمر شمل حتى بعض قادة الحركة الوطنية انفسهم[٢].

هذا التطور الجديد يعد انتقاله مفاجئة من حياة تطغى عليها التقاليد والأعراف العشائرية إلى نظام جديد، يعتبر طارئاً على ما هو متعارف في نظام الإمارة أي أنه يفتقر إلى التطور التاريخي الذي يولد القناعة بها، فضلاً عن الأمية وعدم ادراك غالبية الشعب مفهوم الحقوق الطبيعية والواجبات، لذلك لابد لهذه القفزة أن تعقبها كبوة تحول دون ديمومته، لاسيما أن الطبقة التي تضررت منها ذات نفوذ كبير، ناهيك عن خشية بريطانيا من نمو الروح الوطنية وترسيخ الديمقراطية في البلاد على

الرغم من تأييدها له قد تقود قرارات المجلس التشريعي مستقبلاً إلى ضياع مصالحها، كذلك أخذت تراقب الأحداث بحذر شديد.

ومما زاد الامور تعقيداً، هو أن الكتلة الوطنية بعد تشكيل المجلس التشريعي في تموز يوليو ١٩٣٨ أسست لها نادياً في الكويت سمي بـ "نادي كتلة الشباب الوطني" وقد جرى انتخاب أعضاء مجلس إدارته في ديوانية الشيخ يوسف بن عيسى القناعي وتم انتخاب اثني عشر عضواً كان أبرزهم أحمد زيد السرحان ومحمد البراك وجاسم الصقر ومشاري بن هلال المطيري وأحمد البشر الرومي وعبد اللطيف صالح العثمان وصوت الاعضاء لأحمد زيد السرحان سكرتيراً لهذا النادي واختاروا عبد اللطيف محمد ثنيان الغانم رئيساً بمرتبة الشرف له[٣].

كانت أهداف النادي تؤكد على تقديم الدعم لقرارات المجلس التشريعي ونشر الوعي الثقافي في البلاد وعلى الأيمان بالقومية العربية ووحدة الوطن العربي وعد الكويت جزء من الأمة العربية في المجتمع الكويتي، وللدور الفعال الذي أداه النادي في الجانب السياسي اتسعت قاعدته الجماهيرية حتى بلغ أعضاؤه ما يقارب الثلاثمائة عضو وكان لأولئك دور في تعميق فكرة القومية والوحدة العربية[٤].

وفي ظل تلك الأحداث، تفاقمت المشاكل بين الشيخ ونواب المجلس في آب اغسطس عام ١٩٣٨ – أي بعد شهر من تشكيله –، عندما طلب إقالة سكرتير الشيخ عزت جعفر؛ بسبب اتهامه بالتآمر على الحركة الوطنية، وبغية عدم تطور الخلاف تدخل الوكيل البريطاني دي كوري وتمكن من اقناع الشيخ أحمد الجابر بعد أن قدَّم اليه النصيحة حول عزل عزت جعفر[٥].

و لم يقف الخلاف بعزل سكرتير الشيخ أحمد الجابر، بل أزداد حدة بين الطرفين ؛ بسبب سيطرة الحاكم على مخازن الاسلحة والتي كانت قد أوكلت مسؤوليتها إلى سكرتيره الملا صالح الملا، إذ كانت تلك الاسلحة عادة ما تتعرض للسرقة أو التلف[٦] ولما وجد نواب المجلس أنهم أحوج إلى تلك الاسلحة، لاسيما بعد أن أسسوا قوات للأمن والشرطة وبطبيعة الحال فهي تكون بحاجة إلى الاسلحة لتنفيذ مهامها في البلاد وبعد مفاتحة الشيخ أحمد الجابر، بحاجة تلك القوات إلى الأسلحة بغية حفظ النظام في البلاد لم يعترض الشيخ على ذلك[٧].

وبعد أن أدرك نواب المجلس، قوة موقفهم قرروا جعل مخازن الأسلحة تحت تصرفهم فأوكلوا مهمة الاشراف عليها إلى النائب صالح العثمان[٨]، ولم يغفل الملا صالح الملا عواقب هذا الأمر، لذا اتخذ من ذلك ذريعة لتشويه نوايا الوطنيين وأهدافهم، لكن الشيخ فاجئه، بإعلان موافقته على منح المجلس صلاحيات الاشراف على المخازن، وبهذا فوض الشيخ أحمد الجابر المجلس التشريعي مهمة الدفاع عن الكويت [٩]، ولعل هذا ما زاد من قوة المجلس وفي المقابل ضعف سيطرة الحاكم،

الأمر الذي جعل الأخير يعدل عن موافقته على تسليم السلاح وطالب بإرجاعه إلى المخازن العائدة لحوزته، الأمر الذي زاد من تأزم الموقف بين الطرفين ولم تحل القضية، إلا بتدخل الوكيل البريطاني دي كوري واقناعه للنواب للتخلي عن هذه الفكرة [١٠]، وبغية انهاء الأزمة بين الطرفين طلب الشيخ أحمد الجابر من الوكيل البريطاني دي كوري التدخل لحل قضية[١١] ، وعلى الفور قابل دي كوري الشيخ عبد الله السالم وأفهمه، بأن تلك الأسلحة تهم الحكومة البريطانية وأن الأخيرة لا تؤمن على تلك الأسلحة، إلا اذا كانت تحت سيطرة حاكم البلاد الفعلي، وأن قضية تسليمها إلى المجلس هي من صلاحيات المقيم البريطاني العام في الخليج العربي وحده، وعلى وفق ذلك طلب دي كوري من رئيس المجلس إعادة السلاح [١٢].

وفي محاولة من رئيس المجلس الشيخ عبد الله السالم الصباح لتلافي الخلافات وعدم فسح المجال لمعارضي المجلس استغلالها فضلاً عن المحافظة على سير الحركة الوطنية، عقد جلسة طارئة بشأن قضية إعادة السلاح فاختلفت وجهات النظر في ذلك، فالشيخ يوسف بن عيسى، أقترح على النواب إعادة الأسلحة إلى الشيخ أحمد بناءً على رأي الوكيل دي كوري[١٣]، في حين طالب النواب الباقون مقابل إعادة الأسلحة، ابعاد مستشار الحاكم الملا صالح الملا، لانهم يرون فيه المحرض الرئيس عن احداث المعارضة ضد المجلس والساعي إلى إحباط التجربة النيابية[١٤]، لأن وجود الحياة النيابية سلبته أغلب حقوقه التي كان يتمتع بها في ظل حكم الشيخ أحمد الجابر مستغلاً ذلك المنصب الذي استمر فيه لما يقارب الأربعين عاماً[١٥]، الأمر الذي امتعض منه الشيخ أحمد الجابر وهدد بأنه سيتخلى عن الحكم إذا أصر نواب المجلس على ذلك وفي تلك الاثناء حاول دي كوري التوفيق بين الطرفين فأقترح، تأجيل طلب المجلس إلى حين آخر تجنباً لتصعيد الخلافات بين الطرفين وخشيته من تداعياتها [١٦].

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها دي كوري، إلا أن النواب أصروا على إقالة الملا صالح الملا، الأمر الذي دفع بالأخير إلى نشر مضمون الرسالة السرية التي ارسلت إلى الشيخ أحمد الجابر من الوكيل دي كوري، والتي أشار فيها الأخير بأن السلاح الكويتي يجب أن يكون تحت تصرف الحاكم ولا يحق لأي طرف استخدامه بدون موافقة الحاكم نفسه[١٧] ، فراح الملا صالح الملا، يعرض مضمون تلك الرسالة على الشعب الكويتي مشيراً فيها إلى فشل المجلس، الأمر الذي ولد التذمر لدى مناصري الحركة الوطنية وقادوا مظاهرة أمام المجلس التشريعي، هتفوا فيها بحياة الشيخ أحمد الجابر وطالبوا بطرد الخونة ومعاقبة الفاسدين[١٨].

وبدلاً من أن يستجيب الشيخ أحمد الجابر، لمطالب نواب المجلس تمسك بقراره القاضي، ببقاء الملا صالح الملا في منصبه وعدم الاكتراث بمطالب المجلس التي عدها بعيدة عن الصواب، الأمر

الذي أدى إلى حالة من الهياج داخل المجلس وخارجه، ويمكن تلمس خطورة ذلك الموقف من خلال، ما قام به دي كوري، إذ طلب الأخير من حكومته بأن ترسل إلى الكويت سفينة حربية صغيرة وسيارة مصفحة[١٩]، تجنباً لحدوث أي تصادم بين الشيخ والمجلس، مما قد يؤثر على الرعايا البريطانيين واملاكهم داخل الكويت مع التأكيد على أن هذا الطلب لم يكن دعماً للشيخ، بقدر ما هو احتراز لأية خطورة قد تبدر من رجال المجلس[٢٠] .

ولاعتبارات سياسية رفضت بريطانيا، طلب دي كوري عن طريق مقيمها السياسي في الخليج العربي، وقد برر المقيم ذلك الرفض، بأن بريطانيا لا ترغب في أن تفقد مركزها في الكويت أذا هي ساندت الشيخ أحمد الجابر، لاسيما أن بريطانيا قد أدركت أن الرأي العام يرفض وجود الملا صالح سكرتيراً للحاكم[٢١]، ويبدو أن الوكيل البريطاني قد تدارك الموقف لبعض الوقت بغية حفظ ماء وجه الشيخ أحمد الجابر وبعدها أقنعه على انهاء خدمات سكرتيره الملا صالح الملا بسبب حقد الرأي العام الكويتي عليه كما أخبره أن رأي الحكومة البريطانية بان يعطي سكرتيره اجازة طويلة[٢٢].

وكمناورة أخيرة من قبل الشيخ، بغية اذعان النواب في العدول عن رأيهم طلب من بريطانيا أن تعين له مستشاراً بريطانياً يسد الشاغر الذي سيخلفه مستشاروه كما فعلت في البحرين[٢٣]، إلا أن الحكومة البريطانية، رفضت طلب الشيخ أحمد الجابر ووعدت بأنها سوف تنظر في الأمر، إذا وافق المجلس على ذلك، ولربما شككت بريطانيا بنوايا الشيخ أحمد بأن يتخذ من المستشار أداة لضرب المجلس فيتحول بذلك الشعور العام ضد بريطانيا هناك[٢٤].

ويبدو أن الشيخ أحمد الجابر، أراد من طلبه المتمثل بتعيين مستشار بريطاني رغم عدم اقتناعه بتلك الفكرة، وثقته التامة من عدم رغبة نواب المجلس في ذلك ومقت الرأي العام الكويتي للتدخل البريطاني في الكويت، أراد إثارة المجلس ضد بريطانيا، مما يجعل الأخيرة تعد العدة لمواجهة المجلس وهذا ما يصب في مصلحة الشيخ أحمد لكونه غير قادر على مواجهته منفرداً، وهذا يعني أن الشيخ أراد ضرب الطرفين أحدهما بالآخر كي يتفرغ له الأمر .

وأمام تلك التطورات واصرار النواب أدرك الشيخ أحمد الجابر، أكثر من السابق الهيجان الشعبي الرافض للملا صالح الملا، عندما طالبوا الشيخ أحمد بإبعاده قبل السادس عشر من آب اغسطس ١٩٣٨، أصبح الشيخ أمام الأمر الواقع فوافق على ابعاده إلى الزبير بعد أن قدم استقالته [٢٥] وبعد إبعاد الملا صالح الملا، عمد نواب المجلس إلى محاولة لتلافي حدة الخلاف مع الشيخ، فأعلنوا عن موافقتهم بحق الشيخ أحمد للإشراف على مخازن السلاح، وهكذا حقق أعضاء المجلس ما كانوا يصبون اليه ليسجل لهم أول انتصار على المسرح السياسي الكويتي، ويكون دافعاً لهم لمواكبة مسيرتهم الاصلاحية في الكويت[٢٦].

أما المعارضة التي قادها خالد الزيد؛ بعد خسارته في انتخابات المجلس التشريعي، فأنه سرعان ما تلاشت معارضته، نتيجة لعزم الوطنيين الكويتيين على المحافظة على حركتهم الوطنية[٢٧].

ومن خلال هذا العرض يمكن أن نقول أن المجلس أصبح أمام أمرين، هما أما أن يتوافق نواب المجلس التشريعي مع حاكمهم الشيخ أحمد الجابر الصباح وينفذوا ما يطلبه منهم وهذا يفسح المجال أمام المتنفذين في الحكم لإثارة المشاكل وتتراجع الحركة الوطنية، أو معارضة الشيخ أحمد والتودد إلى بريطانيا وهذا يقضي على استقلالهم وكيانهم ويحكم على قضيتهم التي تبنوها منذ تولي الشيخ مبارك الحكم تلك القضية التي ركزت على المشاركة في الحكم وابعاد التدخل البريطاني، وبكل الاحوال فأن بريطانيا أخذت تحشر نفسها عندما وجدت أن هنالك اصراراً من أعضاء الحركة الوطنية، بأن تكون الخطوة القادمة زيادة سطوة المجلس في تشريع القرارات، وهذا ما يثير مشاعر بريطانيا لذا سنجدها تتدخل بكل قضية تحدث مع المجلس وهذا ما سنجده من خلال حركة المعارضة التي قام بها الشيعة ضد المجلس التشريعي.

معارضة الشيعة للمجلس التشريعي

أنّ نشوة ذلك الانتصار الذي حققه المجلس بإبعاد الملا صالح الملا إلى الزبير، لم يستمر طويلاً فسرعان ما اصطدم بمعارضة شديدة من قبل الشيعة[٢٨]، الذين لم يكن لهم حق التمثيل في المجلس على الرغم من أنهم كانوا يمثلون ثلث سكان الكويت آنذاك وقد تبنت الكتلة الوطنية استبعاد الشيعة من الترشيح لانتخابات المجلس التشريعي واقتصرت مشاركتهم على التصويت فقط الأمر الذي شعروا معه بالغبن وانهم قد فقدوا امتيازاتهم وعدم مساواتهم مع بقية الكويتيين الآخرين[٢٩] .

وأمام تلك التطورات عبَّر الشيعة المقيمون داخل الكويت، عن تذمرهم من تشكيل المجلس وطالبوا أن تكون لهم مشاركة فيه أسوة بغيرهم من الكويتيين لاسيما وأن عددهم كان ما يقارب عشرين ألفاً[٣٠] قياساً بالكويتيين البالغ عددهم ستون ألفاً آنذاك[٣١].

وبينما كانت الأحداث تسير من سيئ إلى أسوء على الساحة السياسية الكويتية، حدثت مشاجرة بين أحد المواطنين المؤيدين للحركة الوطنية الكويتية والحكم النيابي وبين أحد الشباب الاحسائيين وأسمه "منصور الميزيدي" والذي كانت له شراكة مع عبدالله أبن ملا صالح الملا في بعض الأمور المالية، فسُيست تلك القضية فيما بعد إلى نزاع طائفي[٣٢] ، إذ أتخذ منه المزيدي ذريعة لتحريض الشيعة في الكويت وقد أدعى المزيدي بأن الاعتداء عليه كان بسبب مذهبه[٣٣]، الأمر الذي أثار امتعاض الشيعة في الكويت من الأصول الإيرانية الذين أدركوا بأن القومية العربية قد طغت عليهم أثناء تأسيس المجلس التشريعي، فاتخذوا من الحسينية مكاناً لتبادل الآراء بشأن قضيتهم والمطالبة بحقوقهم وراحوا يعقدون الاجتماعات الاحتجاجية بزعامة السيد مهدي القزويني، وقد طرحت فكرة

القيام بالمظاهرات وإعلان الاضراب، إلا أن بعض الاشخاص الذين حضروا الاجتماع اقترحوا تقديم عرائض احتجاجية للحاكم[٣٤].

وبناءً على ذلك رفعوا مذكرة احتجاجية في تشرين الأول اكتوبر ١٩٣٨ إلى المجلس التشريعي باسم السيد مهدي القزويني[٣٥] وقد حملت تلك المذكرة عدة مطالب أهمها: أن يكون للشيعة من يمثلهم في عضوية المجلس التشريعي ورفض استبعادهم من المشاركة فيه، وان يكون لهم اعضاء يمثلونهم في المجلس البلدي، وفتح بعض المدارس على حساب معارف الكويت على أن تكون مناهجها إيرانية خاصة لأبناء الشيعة مع إضافة اللغة العربية إليها [٣٦] وإلى جانب ذلك، طالبوا بإنشاء محكمة خاصة لهم وأن يكون لهم نصيب من التعيين في وظائف الدولة لاسيما الاجهزة الحكومية، وبعد أن اطلع نواب المجلس على تلك المطالب، رفضت بمجملها[٣٧]، وعلى أثر ذلك قابل مجموعة من الشيعة[٣٨] من الاصول الايرانية الوكيل السياسي البريطاني في الكويت إذ طلبوا منه منحهم الجنسية[٣٩] البريطانية[٤٠] .

وبعد أن علم نواب المجلس، بنوايا هذه الفئة من الشيعة لاسيما عندما طلبوا الجنسية البريطانية امتعضوا وعدوه انتقاصاً لهيبة المجلس، فما كان من النواب إلا أن أصدروا قراراً بإبعاد كل كويتي يروم التجنس بالجنسية البريطانية ويحرم من كافة الحقوق المدنية وان يترك الكويت خلال مدة أقصاها شهران وقد عمم هذا القرار في نواحي الكويت كافة[٤١].

خشيت بريطانيا أن تستغل الحكومة الإيرانية، تلك التطورات وتتدخل لحماية رعاياها في الكويت، بذريعة أن ثلث سكان الكويت هم من الإيرانيين، كما أن الحكومة الإيرانية كانت تعد الكويت من ضمن ممتلكاتها حتى أنها كانت لا تطلب جوازات من الكويتيين الذين يسافرون إلى إيران بوصفهم من التبعية الإيرانية[٤٢]، وبغية معرفة الحكومة البريطانية وجهة نظر نواب المجلس إزاء الوجود الإيراني في الكويت الذي أخذ يزداد بعد سقوط حكم الشيخ خزعل في عربستان[٤٣] ، دعا دي كوري إلى عقد اجتماع في الخامس عشر من تشرين الأول أكتوبر ١٩٣٨[٤٤] فقد حضره نائبان يمثلان المجلس والشيخ أحمد الجابر فضلاً عن دي كوري، فكان رأي ممثلي المجلس "إن كل من كان يقطن الكويت قبل نهاية الحرب العالمية الأولى يعد وطنياً ولا يجوز التفريق بين سكان الكويت، لا من جهة المذهب ولا من ناحية العنصر" كما أشارت بذلك مسودة دستور عام ١٩٣٨[٤٥].

ويتضح من ذلك أن المجلس التشريعي في الكويت، كان قد شعر بما تضمره الحكومة الايرانية إزاء إمارة الكويت لا سيما بعد أن أخذت تشجع هجرة الإيرانيين إلى الكويت فوقف المجلس بقوة ضد النفوذ الإيراني فيها وحد من تدفق الهجرة الإيرانية إلى البلاد .

ومن أجل أن تبعد الحكومة البريطانية الخطر الإيراني من التدخل في الكويت حفاظاً على مصالحها، كلفت وكيلها في الكويت دي كوري أن يسعى لإقناع نواب المجلس بأن ينظروا بإعطاء مقعد واحد لهم في المجلس، إلا أن طلب دي كوري قوبل بالرفض، وفي مقابل ذلك صرح النواب بأن الكويت بلد عربي وتبقى الهوية الوطنية الكويتية عربية ولا يمكن للجالية الايرانية التدخل في شؤونها، وأنهم عازمون على الحفاظ على مقومات إمارتهم وهويتها العربية وهم مستعدون على التضحية والوقوف ضد النفوذ الإيراني في بلادهم(٤٦).

ولم يكتفِ المجلس التشريعي بتلك القرارات، بل راح إلى ابعد من ذلك حينما تقدم بقرار إلى جميع الإيرانيين ممن لم يوافق على تبعيته السابقة – أي الكويتية – يجب أن يغادر الكويت خلال شهرين، علماً بأن الكويت كانت قد اتخذت مثل هذه الاجراءات قبل سنتين إذ أبعدت ما يقارب من اربعمئة إيراني من الكويت(٤٧) الأمر الذي ولد الاستياء لدى الشيعة في الكويت وراحوا ينظمون المظاهرات(٤٨) التي طافت شوارع الكويت معلنة معارضتها للمجلس التشريعي وقد هتفت بسقوط المجلس لاسيما أنها لقيت دعماً من بعض العناصر المحافظة كالأعيان والتجار الذين كانوا قد عارضوا سياسة المجلس واصلاحاته منذ البداية(٤٩) وقد وصفت تلك المظاهرات في تاريخ الكويت: "بانها أول مظاهرة كبيرة طافت في أهم أحياء المدينة واسواقها هاتفة بسقوط المجلس التشريعي الذي كان منبثقاً من إرادة الشعب والذي كان يضم خيرة أبناء هذا البلد وأحراره،"(٥٠).

وأمام هذا الرفض لم يكن مستغرباً، أن ينضم الشيعة إلى المعارضين للمجلس التشريعي من الاسرة الحاكمة والمحافظين من كبار العائلات التجارية السنية فضلاً عن البريطانيين، فقد شكل هذا المثلث معارضة صلبة أدت في النهاية إلى سقوط أول تجربة للحياة النيابية في الكويت(٥١) .

المبحث الثاني:

موقف الحكومة البريطانية من تطورات الحركة الوطنية الكويتية.

بعد أن وفقت الحركة الوطنية، بالحصول على مطالبها في ادخال الحياة النيابية إلى الكويت، أيدت الحكومة البريطانية تشكيل المجلس التشريعي ومشاركته إلى جانب الحاكم في إدارة البلاد، بغية وضع حد لنشاطات أعضاء الكتلة الوطنية وقطع الطريق أمام استغلال تلك الأنشطة التي كانت تمارسها الكتلة مع الأطراف الخارجية، بما لا يخدم المصالح البريطانية هناك(٥٢)، وبشأن ذلك صرح الوكيل البريطاني دي كوري: "بأن الامور انتهت لصالح سياسة بريطانيا بناءً على النصيحة التي قدمت إلى الشيخ أحمد، وبذلك أصبح المجلس والشيخ يداً واحدة وهم يقدمون الشكر للحكومة

البريطانية، لتلافي عواقب موجة الغضب التي اجتاحت البلاد والتي خشى الوطنيون أن يذهب الشيخ ضحية لتلك المؤامرة التي حيكت ضد المجلس من قبل حاشية الحاكم"[٥٣].

إلا أنه وبمرور الوقت، أخذت الحكومة البريطانية تنظر إلى المجلس بحذر، ففي رسالة بعثها الوكيل السياسي البريطاني في الكويت إلى وزارة الهند بتاريخ الرابع عشر من شهر آب اغسطس ١٩٣٨، أكد فيها أن اختصاصات المجلس أصبحت واسعة وأن مواده تشبه ما جاء في الدستور الفرنسي لعام ١٧٩١ ، وعلى الرغم من أنه لم يعارض السياسة البريطانية في الوقت الحاضر، إلا أنه من الممكن أن يتحول بشكل مفاجئ إلى مجلس وطني يشكل أحراجاً لمركز بريطانيا، ليس في الكويت فحسب، بل في إمارات الخليج العربي كافة، لاسيما أن الحركة الوطنية جعلت القضية القومية من أولويات توجهاتها، إذ كان أغلب الوطنيين من نواب المجلس التشريعي دائماً ما يطرحون مسألة التعاون والتنسيق مع القوى الوطنية الرافضة للاستعمار في الاقطار العربية لاسيما، أن هنالك تعاطف وطني كويتي مع ما كان يجري من أحداث دامية في فلسطين[٥٤].

وكان اعتقاد دي كوري، بأن أعضاء الكتلة الوطنية داخل المجلس التشريعي، لم يمتلكوا الخبرة الكافية في إدارة شؤون البلاد وانهم لابد، أن يحتاجوا إلى المشورة البريطانية في ذلك، إلا أنه وبعد أن أدرك الصلاحيات التي أخذ المجلس يتمتع بها والروح الوطنية التي يمتلكها النواب ورغبتهم في اصلاح بلادهم بشكل مستقل بدون تدخل من طرف آخر أمتعض دي كوري واخذ يتحفظ تجاه المجلس وبناءً على ذلك جعل المصالح البريطانية من أولويات مهامه في الكويت[٥٥]. أن هذا القلق الذي ساور دي كوري إزاء المجلس، ساور الحكومة البريطانية أيضاً، إذ عمدت إلى إعادة حساباتها في تأييدها للحركة الوطنية خشية على مصالحها في الكويت، وبدأت تعمل على الحد من القرارات التي يصدرها المجلس والتي، لا تتلاءم مع سياستها في المنطقة[٥٦]، لا سيما بعد أن أدركت النفوذ الذي وصل اليه المجلس وتركيز السلطة في يده بموجب المادة الثالثة من الدستور التي خولت المجلس، بأن يكون مرجعاً لجميع المعاهدات والاتفاقيات الداخلية والخارجية ولا تكون أي قرارات نافذة بشأن ذلك، إلا بموافقة المجلس والاشراف عليها[٥٧] .

ولا نجانب الحقيقة إذا ما قلنا بأن بريطانيا، أخذت تنظر إلى المجلس بعدم الارتياح عندما أصبحت له صلاحيات بالتصديق على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، الأمر الذي اعترضت معه بريطانيا وقدمت في الخامس عشر من آب اغسطس ١٩٣٨، مذكرة احتجاجية بهذا الشأن إلى حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر الصباح أوضحت فيها على أن التغيرات التي حدثت في أوضاع الكويت الداخلية، يجب أن لا تؤثر على حقوق بريطانيا في إدارة الشؤون الخارجية للكويت مع الدول الأخرى[٥٨] .

ويبدو أن الحكومة البريطانية، كانت قد أدركت أن السلطات الكبيرة التي أخذ المجلس التشريعي، يتمتع بها لاسيما في الشؤون الخارجية والتعامل مع الاجانب في الكويت قد يؤثر على مصالحها في البلاد، ويتصلب في موقفه إزاء الوجود البريطاني في الكويت، لذلك رفضت بريطانيا الاعتراف بشرعية المجلس في إدارة الشؤون الخارجية فأصرت على أمرين، الأمر الاول أن الشيخ هو رأس السلطة ولا يجوز إقامة علاقات أو اتفاقيات إلا بموافقته، في حين ركز الأمر الثاني، على ان تتولى بريطانيا إدارة الشؤون الخارجية الكويتية نيابة عن حاكم الكويت بناءً على ما جاء في معاهدة الحماية لعام ١٨٩٩ [٥٩]، ولعل ما جعل بريطانيا أكثر امتعاضاً من المجلس ذلك التبليغ الذي ارسله رئيس المجلس الشيخ عبدالله السالم الصباح في العاشر من أيلول سبتمبر ١٩٣٨إلى دي كوري والذي يؤكد، بأن جميع المعاهدات التي تُبرم مع الشيخ أحمد الجابر الصباح لا تكون شرعية إلا أن تكتسب موافقة المجلس عليها[٦٠]، ولم يكتفِ المجلس ورئيسه بذلك، بل أخذوا يتصلون مع شركة نفط الكويت بشكل مباشر في شهر أيلول سبتمبر ١٩٣٨، الأمر الذي دفع دي كوري إلى مراسلة المجلس ليلفت نظره بأن شركة النفط تمثل هيئة اجنبية وأن الامتياز معها ممنوح من قبل الحاكم وعلى أساس ذلك يجب أن تكون الاتصالات مقتصرة بين الشركة والشيخ أحمد الجابر[٦١] .

ولم يهدأ بال الحكومة البريطانية من التطورات التي وصلت اليها الحركة الوطنية في الكويت، لكونها أخذت تشكل خطراً على مصالحها في المنطقة، لذلك ارسلت رسالة عن طريق مقيمها في الخليج العربي في الخامس من تشرين الأول اكتوبر ١٩٣٨، أكدت فيها على حقوق بريطانيا في ادارة الشؤون الخارجية الكويتية والدفاع عنها، ومن جانبه وجه المقيم البريطاني رسالة في اليوم نفسه إلى نواب المجلس التشريعي أشار فيها انه لا يستطيع المراسلة معهم بشكل مباشر في الشؤون الرسمية الكويتية البريطانية [٦٢]، ومن خلال هذا الطرح يبدو أن بريطانيا، أرادت أن تضع حداً لصلاحيات المجلس وتقييد الحركة الوطنية بغية ضمان حقوقها في الكويت والحفاظ على مصالحها.

ومن هنا ادرك أعضاء الكتلة الوطنية الكويتية ونواب المجلس التشريعي، أكثر من السابق بضرورة التحرر والاستقلال، باتخاذ القرارات وإبعاد إمارتهم عن التدخل البريطاني وهم بهذا يتصرفون على اساس شرعي منحه لهم الدستور في المادة الثالثة منه والذي وقع عليه الحاكم في التاسع من تموز يوليو ١٩٣٨ كما ذُكر سابقاً [٦٣]، في حين ظل الأمل يراود الوطنيين الكويتيين باعتراف الحكومة البريطانية بالوضع النيابي الذي حققته الحركة الوطنية فقد شغلت تلك القضية تفكيرهم وبقوا في حيرة من موقف بريطانيا تراوح بين الشك واليقين من قضيتهم[٦٤]، وكان هذا الأمر ترفضه بريطانيا خشية على مصالحها التي رسمتها اتفاقية عام ١٨٩٩ مع الكويت، تلك الاتفاقية التي سمحت لها

بالتدخل في الشؤون الداخلية والاشراف على سياستها الخارجية[٦٥]، لذلك راحت الحكومة البريطانية تعلق أهمية كبيرة على المادة التي تمس مصالحها في الكويت فعملت على دراسة المواد القانونية التي أعطت الشرعية للمجلس في النظر في الشؤون الخارجية للكويت، وبعد أن تأكدت بريطانيا من صحة ما أُعطي للمجلس من صلاحيات، أحست أن مصالحها باتت مهددة بالخطر[٦٦].

لذلك جاءت زيارة المقيم البريطاني إلى الكويت، بناءً على طلب مسبق من الحكومة البريطانية في الخامس من تشرين الأول اكتوبر ١٩٣٨، لتضع حلاً للجدل والحيرة اللذين راودا الوطنيين الكويتيين، بشأن معرفة الموقف البريطاني تجاه قضيتهم[٦٧] وهناك سلم المقيم البريطاني كتاباً موجهاً من الحكومة البريطانية إلى الشيخ أحمد الجابر الصباح، بشأن المجلس التشريعي جاء فيه: "قد اوعزت أليَ حكومة صاحب الجلالة أن أخبر سموكم أنه قد بلغها بعين الرضا عن تأسيسكم المجلس، وقد علمت باتخاذكم هذه الخطوة التي نأمل أن تتقدم بها أهم مصالح الكويت ... ولاشك انه يجب عدم حدوث أي تغيير بالترتيبات الحالية التي بمقتضاها تدير حكومة صاحب الجلالة شؤون الكويت الخارجية"[٦٨] .

وإذا أردنا أن نتفحص كلمات الكتاب بتمعن يتضح، بأن بريطانيا على الرغم من تذرعها بمساندة الحركة الوطنية في إدخال الحياة النيابية على الحكم في الكويت والمشاركة الشعبية فيه من خلال المجلس التشريعي، إلا أنها لم توافق على أن يتسلح ذلك المجلس بصلاحيات واسعة تؤثر على امتيازات بريطانيا في الكويت لذلك كانت تحذر المجلس من التدخل في الشؤون الخارجية أو إدارتها لكون أن بريطانيا تعد هذا الشيء من اختصاصاتها وحقوقها في المنطقة.

ونتيجة لتلك التطورات طلبت الحكومة البريطانية من مقيمها في الخليج العربي، بأن يزور الكويت بحجة الترفيه والتسلية، إلا أن هدف الزيارة غير المعلن أرادت به الحكومة البريطانية، معرفة موقف حاكم الكويت تجاهها بعد الصلاحيات التي وصل اليها المجلس[٦٩]، وهناك التقى المقيم البريطاني بالشيخ أحمد الجابر الصباح وبرئيس المجلس الشيخ عبدالله السالم الصباح وبعض نواب المجلس في دار الوكالة في الخامس عشر من تشرين الاول اكتوبر ١٩٣٨ وقد دار الحديث فيه عن العلاقات والاتفاقيات البريطانية – الكويتية[٧٠] وقد فَهِمَ نواب المجلس التشريعي، بأن بريطانيا حريصة على استمرار علاقاتها واتصالاتها مع الشيخ أحمد الجابر بشكل مباشر كما كان في السابق وليس عن طريق المجلس التشريعي، وكذلك التعامل والاتصال مع شركة النفط وكيفية التعامل معها، فالمقيم البريطاني رأى بأن تكون جميع المكاتبات مع الشركة من قبل الحاكم، فلم يبدِ اعضاء لجنة المجلس أي اعتراض على ذلك وأعربوا عن موافقتهم وعدم اعتراضهم، على ان يكون الشيخ أحمد الجابر مسؤولا عن ذلك فهو حاكم البلاد، إلا أن المقيم أراد أن يكون حكم الاتصال

والمخابرة مع شركة النفط خاضعة للأصول نفسها المتبعة مع الشركات الاجنبية التجارية الاخرى في الكويت[٧١]، لكن نواب المجلس اقترحوا ان يعينوا اثنين[٧٢] من نواب المجلس يكونان إلى جانب الحاكم كحلقة وصل بين الحاكم والمجلس[٧٣].

أما بخصوص اتفاقية امتياز النفط، فقد رأت بريطانيا ان يستشير الحاكم افراد شعبه قبل اتخاذ اية خطوة بشأنها، وهكذا انتهى الاجتماع بين المقيم البريطاني والشيخ أحمد الجابر ورئيس المجلس واللجنة المعدة من قبل المجلس، بترحيب كل الاطراف باستمرار العلاقات بين بريطانيا والكويت[٧٤]، وبهذا ساد نوع من الهدوء والتفاهم بين المجلس وبريطانيا في البداية، إلا أن ذلك الهدوء لم يستمر فعندما طلب الشيخ أحمد من المقيم البريطاني استخدام الضغط مع نواب المجلس، على أثر المشاكل الأخيرة بين الشيخ والمجلس، لم تعطِ الحكومة البريطانية اهمية لذلك الطلب لكونها، كانت تحرص دائماً على ان لا تتدخل بمشاكل مع المجلس واقتصرت سياستها في بادئ الامر على محاولة التوفيق بين المجلس والشيخ أحمد[٧٥].

ويبدو أن بريطانيا بموقفها هذا تجاه المجلس، ارادت أن تحتوي تأثير الحركة الوطنية داخل الكويت دون أن يكون لها صدى في الإمارات الاخرى من الخليج العربي، لاسيما أن في تلك المدة كانت البلدان العربية تنتشر فيها حركات تحررية كالحركة الكويتية وبالتالي تفتح بريطانيا عليها جهات متعددة رافضة لسياستها ولم يكن من السهل القضاء عليها.

وفي محاولة من نواب المجلس التشريعي، للحد من التدخل البريطاني عمدوا إلى التقرب من الشيخ أحمد الجابر بشأن القضايا الخارجية التي يشرعها المجلس وأهملوا بذلك عرضها على الوكيل البريطاني، فقد عرض النواب قضية ارسال البعثات الطلابية وعقد اتفاقية مع العراق ومشيخة الازهر، بغية قبول الطلاب الكويتيين واستدعاء مهندس معماري من العراق لاستشارته في بناء المستشفى الاميري، ووقف الهجرة الايرانية، ونتيجة لذلك تذمر دي كوري وأخذ يسعى لوضع حد لصلاحيات المجلس حفاظاً على مصالح بريطانيا في المنطقة[٧٦] .

وعلى أية حال فقد أتضحت نوايا بريطانيا تجاه المجلس أكثر من السابق، ففي كانون الأول ديسمبر عام ١٩٣٨، رفض نواب المجلس الموافقة على دفعات شركة النفط التي أرسلها الشيخ أحمد الجابر للمجلس بغية المصادقة عليها، الأمر الذي اثار حفيظة الحكومة البريطانية واخذت تُذكر الشيخ أحمد بأن تلك الأمور من اختصاصاته، وقد وضح الشيخ أحمد الجابر، بأنها أصبحت من اختصاصات المجلس التشريعي بحسب البند الثالث من الدستور[٧٧] .

وكنتيجة طبيعية لذلك لم يرق للبريطانيين الموقف الذي اتخذه نواب المجلس لاسيما أنهم – أي البريطانيين – يمثلون القوة المسيطرة على المنطقة، لذلك امتعضوا من المعارضة التي ابداها النواب

لاتفاقية النفط المعقودة مع بريطانيا، فقد وصفها نواب المجلس بأنها انتقاص لحقوق الشعب ونهب لثرواته، اما بريطانيا فقد عدت رفض المجلس على الاتفاقية تهديداً لمصالحها في المنطقة[٧٨].

ويبدو أن الشيخ أحمد الجابر، أراد أن يوضح من خطوته الأخيرة بإرسال العقود إلى المجلس للتصديق عليها، على أنه لا يستطيع مواجهة المجلس، لإدراكه التام أن نواب المجلس يحملون عزيمة قوية، أو أراد بذلك ان يوصل رسالة لبريطانيا بأن المجلس وصل إلى مرحلة من القوة التي تمتعه في فرض سلطته في البلاد، وبالتالي تكون له ذريعة لتقف بريطانيا بجانبه ضد المجلس.

ومن الجدير بالذكر ان هنالك طرف ثالث له موقف من الحركة الوطنية الكويتية وعلى المجلس التشريعي، تمثل بموقف الملك عبد العزيز آل سعود غير المؤيد لقيام المجلس التشريعي الكويتي وأخذ يقدم الدعم للشيخ أحمد الجابر للقضاء عليه خشية من أن تتسرب الافكار الليبرالية ومبادئ الاصلاح التي وصلت اليها الكويت إلى السعودية مما يهدد كيانها هناك[٧٩] .

ومما سبق يمكن القول، أن المجلس أصبح مهدداً من ثلاثة أطراف السلطة الحاكمة والحاشية فضلاً عن الشيعة، ومن السلطات البريطانية التي بدأت تفكر بانها ستخسر نفوذها في المنطقة فضلاً عن الدعم السعودي لتفادي انتشار الديمقراطية في الجزيرة العربية والخليج العربي مما يؤثر على كيانها، ونتيجة لهذا الاستهداف لم يبق أمام الوطنيين الكويتيين، إلا التوجه صوب العراق للوقوف إلى جانبهم في تحقيق أهداف حركتهم الوطنية.

المبحث الثالث:

موقف الحكومة الكويتية من تطورات الحركة الوطنية والقومية ١٩٣٨

بعد أن حصل المجلس على صلاحيات واسعة، كان الشيخ أحمد الجابر يخشى أن يسحب البساط من تحت قدميه، الأمر الذي ولّد التذمر لديه بشكل ملحوظ، وكذلك السلطات البريطانية التي، بدأت هي الأخرى تدرك النفوذ الذي وصل اليه المجلس في اتخاذ القرارات التي تتعارض مع مصالحها وخاصة ابرام الاتفاقيات ومنح الامتيازات والتدخل في اتفاقيات النفط والنظر في أحوال العمال الكويتيين العاملين في شركة النفط[٨٠]، ولا يخفى أن يكون النفط في مقدمة تلك المخاوف. وإلى جانب ذلك ظهر تيار داخل المجلس نفسه يؤمن بالوحدة مع العراق، وخصوصاً بعد أن تشكل نادي كتلة الشباب الوطني، الذي عمل على عقد الاتفاقيات معه بشأن اصلاح البلاد وبخاصة تأسيس مشروع مد الكويت بمياه الشرب عن طريق ايصال انابيب تصل الكويت بشط العرب[٨١]، وبغية المحافظة على المصالح البريطانية هناك عارضت الأخيرة فكرة الوحدة التي تقدم بها أعضاء الحركة الوطنية متذرعة، بأن من واجبها حماية استقلال الكويت والحفاظ على سيادته من دواعي

خطر العراق للمطالبة بضم الكويت ، وقد طلبت من وكيلها في الكويت بعدم تشجيع الشيخ أحمد الموافقة على هكذا خطوة [٨٢].وقد تأزمت العلاقة بين الشيخ أحمد الجابر واعضاء الحركة الوطنية أكثر من السابق، في كانون الأول ديسمبر عام ١٩٣٨، عندما طالب عشرة أعضاء من المجلس التشريعي المكون من اربعة عشر عضواً الانضمام إلى العراق، الأمر الذي اثار امتعاض بريطانيا ووجدت أن مصالحها أصبحت مهددة بالخطر وأخذت تخشى أن يستغل العراق تلك التطورات ويتحول الموقف لغير صالحها هناك[٨٣] وبدأت تفتعل الاقاويل التي تقلل من شأن الحركة الوطنية الكويتية، حينما ذكرت عن طريق وكيلها دي كوري، بأن أعضاء الحركة الوطنية الذين يطالبون بالانضمام إلى العراق كان دافعهم شخصي وليس وطني معللا ذلك بأن لهم املاك وبساتين في العراق يرومون الحفاظ عليها، وأضاف دي كوري، بأن الكويتيين الذين يرغبون بالانضمام إلى العراق لا يتجاوز عددهم الثمانين شخصاً وأنه لا وجود لتلك الاقاويل في الكويت بل كانت مجرد دعاية عراقية ضد الشيخ أحمد الجابر[٨٤] ولخص دي كوري هذا الأمر، بمذكرة رفعها إلى حكومته زاعماً، بأن زعماء الحركة الوطنية كانت بذمتهم ديون للشيخ أحمد الجابر وأنهم بحركتهم الوطنية، كانوا يأملون بأن يتخلصوا من تلك الديون، من خلال التهديد بالإطاحة بالشيخ أحمد، فمحمد ثنيان الغانم كانت بذمته ٤٠٠٠ روبية وصالح العثمان الراشد ٥٠٠٠ روبية ويوسف المرزوق ١٤٠٠٠ روبية وعبد الله الصقر كانت بذمته ٩٣٠٠٠ روبية ويوسف الغانم ١٥٠٠٠٠ روبية[٨٥] ويبدو بأن تلك الأسباب غير مقنعة وأنها مفتعلة من قبل الوكيل البريطاني لتسييس القضية الوطنية وتصويرها للشعب الكويتي بصورة مشوهة للتقليل من شأنها والإيهام بأنها تعبر عن مصالح شخصية وليست وطنية.

وهنا التقت رغبة الحاكم الشيخ أحمد الجابر الذي سلبت صلاحياته مع مصالح بريطانيا التي اتخذت من تدخل المجلس في امتيازات النفط، الذريعة للإطاحة بالمجلس التشريعي وافشال الحركة الوطنية، وبغية تقوية موقف الشيخ أحمد إزاء الحركة الوطنية سارع الوكيل البريطاني دي كوري بطلب الدعم من حكومته وإرسال سفينة حربية بغية إعادة سلطة الشيخ المسلوبة بحسب اعتقاده والقضاء على الحركة الوطنية بحل المجلس التشريعي، وانهاء التيار المطالب بالوحدة مع العراق [٨٦] . وفي تلك الاثناء ذهب صالح العثمان الراشد وهو يوم ذاك كان مسؤولاً عن قوات الأمن إلى السوق لزيارة صديقه عبد المحسن الخرافي، فلم يجده بل وجد خالد الزيد الذي كان من أشد المعارضين للمجلس ودار بينهما حديث أستغله الأخير لإثارة العامة على المجلس وأخذ يدعي بأن صالح العثمان جاء ليقبض علينا ويهددنا بالسلاح وأخذ يصرخ في الناس بأن تلك الحالة لا يمكن أغفالها وبدأ يهدد ويتوعد المجلس[٨٧]. وعلى أية حال فقد بدأ المجلس يواجه مشاكل عديدة، من

قبل الحاكم وحاشيته، فضلاً عن معارضة السلطات البريطانية التي شعرت بخطورة الموقف على مصالحها في منطقة الخليج العربي[٨٨] ، كما شكل انقسام نواب المجلس انفسهم بشأن فكرة ضم الكويت إلى العراق مشكلة أخرى واجهت المجلس على الرغم من أن غالبية النواب كانت تؤيد ذلك المطلب، وإلى جانب ذلك نمت معارضة داخلية للمجلس تزعمها خالد الزيد الذي كان رافضاً لمسألة الوحدة مع العراق، ومن هنا بدأ الشيخ أحمد يعد العدة لحل المجلس، إلا أنه كان ينتظر الذريعة التي يقدم بها على ذلك[٨٩] . وقد جاءت الفرصة المناسبة، لحل المجلس في السادس عشر من كانون الاول ديسمبر ١٩٣٨، عندما أصدر المجلس قانون التعداد السكاني[٩٠] وقد فوض صالح العثمان بتنفيذه، وأثناء بدء العمل به رفض خالد الزيد إعطاء المعلومات عن عدد النساء في عائلته[٩١] الأمر الذي اثار صالح العثمان، وهدد خالد الزيد بالنفي عن الكويت بأمر المجلس إذا امتنع عن اعطاء المعلومات الخاصة به، فحصلت مشادة كلامية بين الطرفين، اجبرت صالح العثمان أن يستخدم صلاحياته فألقى القبض على خالد الزيد بتهمة عرقلة الاصلاح في البلاد، ونتيجة لذلك تدخل أحد التجار المقربين لخالد الزيد وسبب صداماً بين الطرفين فما كان من الأخير وبعض المعارضين للمجلس إلا أن قدموا طلباً إلى الشيخ أحمد الجابر يدعوه للتدخل لحقن دمائهم وحل المجلس التشريعي، وهددوا بقيام ثورة في البلاد إن لم تنفذ مطالبهم[٩٢]، ولا يستبعد أن يكون هذا الأمر قد أُعد له من قبل السلطة للإطاحة بالمجلس والتآمر عليه.

أما الشيخ أحمد الجابر فقد سعى لاحتواء الموقف ورأى أن يعطي المجلس فرصة أخرى لكونه قد تشكل بإرادة الشعب، إلا انه لم يفلح بذلك بسبب الهيجان الذي سببه خالد الزيد ومعارضو المجلس ، فاستغل الشيخ تلك الاضطرابات وارسل إلى أعضاء المجلس للحضور اليه، فحضر رئيس المجلس والشيخ يوسف القناعي، أما الاخرون فانهم رفضوا الذهاب إلى مجلس الشيخ واعلنوا الاعتصام في قصر نايف، والذي كان مخزناً للسلاح آنذاك وتهيأوا للدفاع عن قضيتهم الوطنية[٩٣]، الأمر الذي دفع الشيخ أحمد الجابر للتحرك فأعلن حالة الطوارئ في البلاد واستدعى قواته إلى قصر دسمان، وطلب الإسناد من القبائل الموالية له ووزع الاسلحة عليهم، وهنا وصلت البلاد إلى حافة شبح حرب أهلية كادت أن تقع، لولا تدخل الشيخ يوسف بن عيسى، وفي محاولة ناجحة منه لحل الازمة الاهلية شكل وفداً مفاوضاً من كلا الطرفين نجح في النهاية إلى تدارك الأزمة، فتم التوصل إلى اتفاق نص على تسليم القصر والاسلحة للشيخ أحمد الجابر، مقابل تعهد الأخير بضمان سلامة الاعضاء وعدم التعرض لأملاكهم وحياتهم[٩٤] وبغية السيطرة على الموقف ومنع حدوث اضطرابات اخرى في البلاد، أمر الشيخ أحمد الجابر الصباح بتعيين بعض افراد الأسرة الحاكمة للإشراف على الامن والنظام فيها[٩٥] وإزاء تلك التطورات استدعى الشيخ أحمد الجابر

وجهاء البلاد والشخصيات المتنفذة للحضور، إلى قصره لمعرفة وجهة نظرهم في المطالب المقدمة من قبل المعارضة بشأن المجلس فكان رأي الحاضرين هو حل المجلس لتجنب الخلافات وإراقة الدماء، وهنا برزت غاية الشيخ أحمد في أن تكتسب قضية حل المجلس الصفة الشرعية، أما بريطانيا فأنها هي الأخرى أيدت هذه الخطوة تأييدا تاماً[٩٦] فبينما كانت المفاوضات جارية بين الطرفين، تبلورت قضية حل المجلس بكتاب ارسله الحاكم عن طريق أحمد بن الخميس أحد أعضاء لجنة الوساطة إلى الشيخ أحمد السالم جاء فيه "لحضرة رئيس المجلس التشريعي الأخ عبد الله السالم المحترم، بانه قد أمرنا بحل المجلس التشريعي الحالي ولا نزال معتمدين بتشكيل مجلس يقوم مقام المجلس المذكور فاعتمدوا ذلك ودمتم" [٩٧] وبناءً على ذلك أعلن الشيخ أحمد الجابر في الحادي والعشرون من كانون الأول ديسمبر ١٩٣٨، حل المجلس التشريعي ومن ثم أصدر الشيخ أحمد، أمراً بأغلاق نادي "كتلة الشباب الوطني" ومصادرة كل الأسلحة من المحلات التجارية، بعد ان عوض اصحابها كما أمر بمصادرة سلاح الأهالي[٩٨]، وكلف عبد الله السالم الصباح، بالإشراف على الدخل والمالية لحين وضعها تحت سلطته، ووجه خطاباً لأعضاء المجلس طمأنهم فيه واعطاهم الحرية في ممارسة اعمالهم[٩٩]، أما بريطانيا فإنها لم تبدِ أي اعتراض على قرار الحاكم، بحل المجلس بل على العكس من ذلك، رحبت بالفكرة وعدت هذا الاجراء تعزيزاً لقوة الحاكم وبالتالي يصب في صالح البريطانيين، لاسيما بعد أن اعلن الشيخ أحمد الجابر بانه سيحكم البلاد بمفرده لحين عودة الهدوء إلى البلاد[١٠٠].

ولم يقتصر الأمر على بريطانيا، فقد كانت هناك بعض الإشارات لدعم ابن سعود للشيخ أحمد الجابر، فبعد أن كانت علاقاته مع الكويت مضطربة بسبب مشكلة المسابلة، أصبحت ودية وحسنة نتيجة للموقف الذي اتخذه من الحركة الوطنية والذي يعني ضرب الانجازات التي وصلت اليها في ادخال الحياة النيابية على الحكم[١٠١]، فقد رحب ابن سعود بفكرة حل المجلس، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال رسائل التهنئة الي بعثها إلى الشيخ أحمد الجابر يهنئه على الانجاز الذي وصل اليه في إنهاء الحياة النيابية في الكويت[١٠٢] .

الخاتمة:

من خلال تلك الدراسة أتضح أن السبب الأساس في نهايته وتحجيم الحركة الوطنية هي بريطانيا، فبعد أن ساندت الحركة الوطنية في تحقيق هدفها بإدخال الحياة النيابية إلى الكويت، وبعد أن أصبح المجلس يمتلك صلاحيات واسعة عدلت بريطانيا عن رأيها وخشت على مصالحها في المنطقة، لاسيما بعد أن أدركت التفوق الذي حققته الحركة الوطنية الكويتية لاسيما بعد أن أصبح

لها صدى في بقية إمارات الخليج العربي، الأمر الذي اصاب البريطانيين الذعر من سرعة انتقال الافكار الوطنية وبطبيعة الحال فأن اصداء تلك الحركة وصلت إلى البلدان المستعمرة من قبل بريطانيا، الامر الذي اخذت الأخيرة تخشاه حفاظاً على مصالحها ونفوذها هناك، ولا نغفل دور حاشية الحاكم والمتنفذين الذين فقدوا امتيازاتهم، فضلاً عن تشجيع ابن سعود للشيخ احمد للقضاء على الحركة الوطنية خشية انتقال المفاهيم الديمقراطية التي ربما تضرب مصالحه في الحكم، وكما يبدو فأن أعضاء الحركة الوطنية كانوا قد أخطأوا التوقيت في مطلبهم بضم الكويت إلى العراق ولعل تلك القضية ليست من حقهم لكونها تعود إلى الحاكم وتهدد كيان البلد الذي حافظ عليه آل صباح منذ عهد الشيخ صباح الأول.

الهوامش:

(١) قدري قلعجي، النظام السياسي والاقتصادي في دولة الكويت، دار الكاتب العربي، بيروت، ١٩٧٥، ص٣٩.

(٢) عبد العزيز حسين، المجتمع العربي في الكويت، ط٢، دار القرطاس للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٩٤، ص١١٠.

(٣) خالد محمد المغامس، الديوانية الكويتية وتأثيرها في الحياة النيابية، مطابع الطليعة، الكويت، ١٩٨٦، ص٤٦.

(٤) عبد الله الحاتم، من هنا بدأت الكويت، ط٢، دار القبس، الكويت، ١٩٨٠، ص١٩٨.

(5) India Office Records, / R/ 15/ 1/ 468, Kuwait Reforms, Contd. On. D. 145, 1(D/140/45/ 23/, From 1 /4/1938 To 15/ 9/ 1938, British Library, London , 1975, P. 122.

(٦) يراجع: ميمونة الخليفة الصباح، الكويت في ظل الحماية البريطانية، الكويت، ١٩٨٨، ص١٦٨.

(٧) محمد اليوسفي، الكويت من النشأة إلى الاستقلال، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،٢٠١٣، ص٢١٦.

(8) A de L Rush, Record of Kuwait, 1899 – 1961, Vol. 2 . Internal Affairs 1921 – 1950, Archive Editions, London, 1989, P. 156.

(9) I . O . R / R/ 15/ 1/ 468, Kuwait Reforms, P. 122.

(١٠) يراجع: ميمونة الخليفة الصباح، المصدر السابق، ص١٦٨ – ١٦٩.

(11) A de L Rush, Record of Kuwait, Vol. 2, 1921 – 1950, P. 165.

(12) I . O . R / R/ 15/ 1/ 468, Kuwait Reforms, P. 122 – 123.

(١٣) ماضي الخميس، مسيرة الحياة الديمقراطية في الكويت ١٩٣٨، ط٢، دار الحداثة للصحافة والخدمات الاعلامية، الكويت، ٢٠٠٦، ص٨٢.

(14) A de L Rush, Record of Kuwait, Vol. 2, 1921 – 1950, P. 165.

(15) I . O . R / R/ 15/ 1/ 468, Kuwait Reforms, P. 181.

(١٦) نجاة عبد القادر الجاسم، التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين ١٩١٤ – ١٩٣٩، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٧، ص١٧٣؛

A de L Rush, Record of Kuwait, Vol. 2, 1921 – 1950, P. 167.

(17) I . O . R / R/ 15/ 1/ 468, Kuwait Reforms, P. 204.

(١٨) مذكرا خالد سليمان العدساني سكرتير مجلس الامة التشريعي ، ص٤٧.

(19) A de L Rush, Record of Kuwait, Vol. 2, 1921 – 1950, P. 165.

(20) I . O . R / R/ 15/ 1/ 468, Kuwait Reforms, P. 123.

(٢١) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مج٣، الاوضاع الداخلية في امارات الخليج العربي وعلاقات الجوار ١٩١٤ – ١٩٤٥، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠١ ص١٦٦.

(٢٢) فيحان محمد العتيبي، الكويت تاريخ وحضارة، مكتبة آفاق للنشر والتوزيع، الكويت، ٢٠١٤، ص٨٢.

(23) I . O . R / R/ 15/ 1/ 468, Kuwait Reforms, P. 123; A de L Rush, Record of Kuwait, Vol. 2, 1921 – 1950, P. 169.

(٢٤) نجاة عبد القادر الجاسم، المصدر السابق، ص١٧٣.

(٢٥) فيحان محمد العتيبي، المصدر السابق، ص٨٢.

(26) I . O . R / R/ 15/ 1/ 468, Kuwait Reforms, P. 138.

(٢٧) للمزيد من التفاصيل . يراجع : مذكرات خالد سليمان العدساني، ص٥٣ – ٥٤.

(٢٨) الشيعة: ينقسم الشيعة من حيث الأصل العرقي إلى ثلاثة أقسام. القسم الأول: يشمل الشيعة من أصول عربية ويطلق عليهم أسم " الحساوية " نسبة إلى منطقة الاحساء التي جاءوا منها في شرق السعودية، اما القسم الثاني فيشمل الشيعة من أصول عربية كذلك وهؤلاء جاءوا من البحرين ويطلق عليهم أسم " البحارنة "، في حين يطلق على القسم الثالث أسم " العجم " وهم الشيعة من الاصول الإيرانية، وعلى الرغم من انهم تعربوا الا انهم لا يزالوا يحتفظون ببعض العناصر الثقافية كاللغة غيرها، وعلى الرغم من أن الغالبية من الشيعة في الكويت هم الاثني عشرية فانهم ينتمون إلى أربعة مدارس ، الشيخية: نسبة إلى الشيخ أحمد بن زين الدين الاحسائي، والاخبارية: وهم البحارنة من مقلدي ميرزا إبراهيم جمال الدين، والاصولية: التي ترى أن الحديث النبوي يجب أن يخضع للدراسة ولا يؤخذ على علاته، واخيراً المدرسة الخوئية: وتتضمن شيعة الكويت من اصول ايرانية. للمزيد من التفاصيل يراجع: شحاته محمد ناصر، سياسة النظم الحاكمة في البحرين

والكويت والعربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية(٢٠٠٣ – ٢٠٠٨) دراسة مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١، ص١٣٣ – ١٣٤.

(٢٩) نجاة عبد القادر الجاسم، المصدر السابق، ص١٦٦.

(٣٠) خلال مدة الثلاثينيات من القرن العشرين أخذت الحكومة الإيرانية تشجع الإيرانيين للهجرة إلى الكويت بغية الحصول على الاغلبية هناك إذ وصل مجموع الإيرانيين الساكنين في الكويت آنذاك ما يقارب العشرون الف نسمة من مجموع سكان الكويت. يراجع:طيبة خلف عبد الله، الوجود الإيراني في الكويت، دراسات تاريخية " مجلة "، العدد ٣ و٤ ، مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، ٢٠٠٢، ص١١٩؛

I . O . R / R/ 15/ 1/ 468, Kuwait Reforms, P. 205.

(٣١) مفيد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي١٩٣٨–١٩٧١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص١٠٧.

(٣٢) محمد اليوسفي، المصدر السابق، ص٢١٨ – ٢١٩.

(33) A de L Rush, Record of Kuwait, Vol. 2, 1921 – 1950, P. 204.

(٣٤) فلاح عبد الله المديرس، الحركة الشيعية في الكويت، دار قرطاس للنشر، الكويت، ١٩٩٩، ص١٢.

(٣٥) المصدر نفسه، ص١٣.

(٣٦) طيبة خلف عبد الله، الوجود الإيراني في الكويت، ص١١٩.

(37) (A de L Rush, Record of Kuwait, Vol. 2, 1921 – 1950, P. 204.

(٣٨) ذكر ديكوري الوكيل البريطاني في الكويت أن ما يقارب أكثر من اربعة آلاف وخمسمئة شخص من الشيعة الإيرانيين المقيمين في الكويت جاءوا إلى دار الوكالة البريطانية يطلبون حمايتها وكانت مطالبهم تتركز على فتح المدارس للإيرانيين وتمثيلهم في المجالس الكويتية. يراجع:جمال زكريا قاسم، مج٣، الاوضاع الداخلية في إمارات الخليج العربية وعلاقات الجوار، ١٩١٤ – ١٩٤٥، ص١٦٨.

(٣٩) تعد قضية التجنس من القضايا الهامة التي شغلت نواب المجلس التشريعي عام ١٩٣٨ المتعلقة بالإيرانيين والتي غالباً ما يتدخل الوكيل البريطاني طرفاً فيها، ذلك بحكم عمل معظم الإيرانيين في شركة النفط، وكما هو واضح أن الطابع القومي الذي تبناه الوطنيون الكويتيون قد كان من أولويات حركتهم الوطنية. يراجع: فارس مطر الوقيان، المواطنة في الكويت مكوناتها

السياسية والقانونية- تحدياتها الراهنة، مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت، ٢٠٠٨، ص٢٣.

(40) A de L Rush, Record of Kuwait, Vol. 2, 1921 – 1950, P. 199 -200.

(٤١) فلاح عبد الله المديرس، الحركة الشيعية في الكويت، ص١٣.

(٤٢) طيبة خلف عبد الله، الوجود الإيراني في الكويت، ص١٢١.

(٤٣) تضافرت عدة عوامل لنهاية حكم الشيخ خزعل منها داخلية وأخرى خارجية، تمثلت الداخلية بالضعف الذي أصاب الإمارة نتيجة انخفاض مستوى المعيشة وانعدام الوعي السياسي والشعور بالمسؤولية نتيجة النفوذ الأجنبي والظلم الذي لحقهم من حكم الشيخ خزعل جراء ارهاقهم بالضرائب لتحقيق رغباته الشخصية. للمزيد من التفاصيل يراجع: مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية ١٨٩٧ – ١٩٢٥، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١، ص٢٤٩ – ٢٥٩.

(44) A de L Rush, Record of Kuwait, Vol. 2, 1921 – 1950, P. 203.

(٤٥) خلدون حسن النقيب، صراع الدولة والقبيلة حالة الكويت، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٦، ص٣٣.

(46) A de L Rush, Record of Kuwait, Vol. 2, 1921 – 1950, P. 204.

(٤٧) طيبة خلف عبد الله، الوجود الإيراني في الكويت، ص١٢٠.

(٤٨) أن من بين القائمين على تنظيم هذه المظاهرات هما كل من الشيخ عبد الكريم السيد جواد المقيم في الكويت وهو شقيق العالم عبد المهدي القزويني المقيم في البصرة الإيراني الجنسية والشخص الثاني يدعى منصور المزيدي بالاتفاق مع السكرتير السابق لشيخ الكويت ملا صالح الملا. يراجع: المصدر نفسه، ص١٢٠ – ١٢١.

(٤٩) مفيد الزيدي، المصدر السابق، ص١٠٧؛ جمال زكريا قاسم، ج٣، ص١٦٨.

(٥٠) نقلاً عن: عبد الله خالد الحاتم، من هنا بدأت الكويت، ص٥٩.

(٥١) فلاح عبد الله المديرس، الحركة الشيعية في الكويت، ص١٤.

(٥٢) محمد حسن العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، منشورات مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٧٥، ص١٦٧.

(٥٣) نقلاً عن: I . O . R / R/ 15/ 1/ 468, Kuwait Reforms, P. 73.

(٥٤) خلدون حسن النقيب، المصدر السابق، ص٣٢.

(٥٥) مذكرات خالد سليمان العدساني، ص٥٥.

(٥٦) فيحان محمد العتيبي، المصدر السابق، ص٧٠.

(٥٧) مسيرة الحياة الديمقراطية في الكويت، ص٣٢.

(٥٨) جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص١٦٧.

(59) I . O . R / R/ 15/ 1/ 468, Kuwait Reforms, P. 73 – 74.

(٦٠) ميمونة الخليفة الصباح، المصدر السابق، ص ١٥٧.

(٦١) جمال زكريا قاسم، المصدر السابق،ج٣، ص١٦٧ – ١٦٨.

(٦٢) مذكرات خالد سليمان العدساني ، ص٥٧.

(٦٣) ميمونة الخليفة الصباح، المصدر السابق، ص ١٥٧.

(٦٤) خالد سليمان العدساني، نصف عام للحكم النيابي في الكويت، ص٣٩.

(٦٥) مفيد الزيدي، المصدر السابق، ص١٠٧.

(٦٦) ميمونة الخليفة الصباح، المصدر السابق ، ص١٥١ – ١٥٢.

(٦٧) خالد سليمان العدساني، نصف عام للحكم النيابي في الكويت، ص٣٩.

(٦٨) نقلاً عن : ميمونة الخليفة الصباح، المصدر السابق ، ص١٥٢.

(٦٩) بدر خالد البدر، رحلة مع قافلة الحياة،ج١، الكويت، ١٩٨٧، ص٢٤٤.

(٧٠) خلدون حسن النقيب، المصدر السابق، ص٣٢.

(٧١) المصدر نفسه.

(٧٢) مثل المجلس التشريعي في المفاوضات بين الشيخ احمد والبريطانية هما سليمان العدساني ومشاري الحسن البدر.

(٧٣) بدر خالد البدر، المصدر السابق، ص٢٤٤.

(٧٤) خالد سليمان العدساني، نصف عام للحكم النيابي في الكويت، ص٤٢.

(٧٥) ميمونة الخليفة الصباح، المصدر السابق ، ص ١٥٧ – ١٥٨.

(٧٦) مذكرات خالد سليمان العدساني، ص٦٠.

(٧٧) غانم النجار، مذكرات في الاقتصاد السياسي الكويتي غانم النجار، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨٥، ص١٨.

(٧٨) محمد الحسيني عبد العزيز، حضارة الكويت ودول الخليج العربي، ط٢، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٧٥، ص٨٩.

(٧٩) مفيد الزيدي، المصدر السابق، ص١٠٧ – ١٠٨.

(٨٠) نجاة عبد القادر الجاسم، المصدر السابق، ص١٧٧.

(٨١) جمال زكريا قاسم، المصدر السابق،ج٣، ص١٦٩.

(٨٢) رسول الحسناوي، امارات شمال الخليج العربي البصرة– الاحواز– الكويت، دار الرافدين، بيروت، ٢٠١٦، ص١٢٥.

(83) A de L Rush, Record of Kuwait, Vol. 2, 1921 – 1950, P. 213 – 215.

(٨٤) طيبة خلف عبد الله، موقف الحركة الوطنية في الكويت من الوحدة مع العراق١٩٣٨، الخليج العربي " مجلة "، العدد ٢ – ٤، مج الرابع والعشرون، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٩٢، ص٩٧.

(٨٥) جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص١٨١.

(٨٦) علي صدام صحن، النزاع العراقي – البريطاني حول منطقة الكويت ١٩٢١ – ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية التربية، جامعة المستنصرية، ١٩٩٤، ص٤٨.

(٨٧) محمد اليوسفي، المصدر السابق، ص٢٢٧ – ٢٢٨؛ مذكرات خالد سليمان العدساني، ص٧٥.

(88) A de L Rush, Record of Kuwait, Vol. 2, 1921 – 1950, P. 219.

(٨٩) جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ج٣، ص١٧٠.

(90) A de L Rush, Record of Kuwait, Vol. 2, 1921 – 1950, P. 219.

(٩١) عبد الرضا علي أسيري، النظام السياسي في الكويت مبادئ وممارسات، ط٣، الكويت، ١٩٩٥، ص١٩٤.

(٩٢) فيحان محمد العتيبي، المصدر السابق، ص٨٣؛ ماضي الخميس، المصدر السابق، ص٨٧ – ٨٨.

(٩٣) نجاة عبد القادر الجاسم، المصدر السابق، ص١٧٨.

(94) A de L Rush, Record of Kuwait, Vol. 2, 1921 – 1950, P. 219 – 120.

(٩٥) نجاة عبد القادر الجاسم، المصدر السابق، ص١٧٩.

(٩٦) ميمونة الخليفة الصباح، المصدر السابق، ص١٧٤.

(٩٧) نقلاً عن: ماضي الخميس، المصدر السابق، ص٩١؛ محمد اليوسفي، المصدر السابق، ص٢٣٠ – ٢٣١.

(98) A de L Rush, Record of Kuwait, Vol. 2, 1921 – 1950, P. 221 – 222.

(٩٩) نجاة عبد القادر الجاسم، المصدر السابق، ص١٧٩.

(١٠٠) فيحان محمد العتيبي، المصدر السابق، ص٨٣.

(101)Mohammad Zaid Al-Kahtani, The Foreign policy of King Abdulaziz 1927- 1953, Submitted in accordance , Doctor of Philosophy, Department of Arabic and Middle Eastern Studies, 2004, P. 114.

(١٠٢) محمد اليوسفي، المصدر السابق، ص٢٣١.

قائمة المصادر

أولاً: الوثائق البريطانية المنشورة.

1- India Office Records, / R/ 15/ 1/ 468, Kuwait Reforms, Contd. On. D. 145, 1(D/140/45/ 23/, From 1 /4/1938 To 15/ 9/ 1938, British Library, London , 1975.

2- A de L Rush, Record of Kuwait, 1899 – 1961, Vol. 2 . Internal Affairs 1921 – 1950, Archive Editions, London, 1989.

ثانياً: الرسائل والاطاريح:

١- علي صدام صحن، النزاع العراقي – البريطاني حول منطقة الكويت ١٩٢١ – ١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية التربية، جامعة المستنصرية، ١٩٩٤.

ثالثاً: الكتب العربية والمعربة:

١- جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مج٣، الاوضاع الداخلية في امارات الخليج العربي وعلاقات الجوار ١٩١٤ – ١٩٤٥، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠١.

٢- خالد محمد المغامس، الديوانية الكويتية وتأثيرها في الحياة النيابية، مطابع الطليعة، الكويت، ١٩٨٦.

٣- خلدون حسن النقيب، صراع الدولة والقبيلة حالة الكويت، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٦.
٤- رسول الحسناوي، امارات شمال الخليج العربي البصرة- الاحواز- الكويت، دار الرافدين، بيروت، ٢٠١٦.
٥- شحاته محمد ناصر، سياسة النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية (٢٠٠٣ – ٢٠٠٨) دراسة مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١.
٦- عبد الرضا علي أسيري، النظام السياسي في الكويت مبادئ وممارسات، ط٣، الكويت، ١٩٩٥.
٧- عبد العزيز حسين، المجتمع العربي في الكويت، ط٢، دار القرطاس للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٩٤.
٨- عبد الله الحاتم، من هنا بدأت الكويت، ط٢، دار القبس، الكويت، ١٩٨٠.
٩- غانم النجار، مذكرات في الاقتصاد السياسي الكويتي غانم النجار، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨٥.
١٠- فارس مطر الوقيان، المواطنة في الكويت مكوناتها السياسية والقانونية- تحدياتها الراهنة، مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت، ٢٠٠٨.
١١- فلاح عبد الله المديرس، الحركة الشيعية في الكويت، دار قرطاس للنشر، الكويت، ١٩٩٩.
١٢- فيحان محمد العتيبي، الكويت تاريخ وحضارة، مكتبة آفاق للنشر والتوزيع، الكويت، ٢٠١٤.
١٣- قدري قلعجي، النظام السياسي والاقتصادي في دولة الكويت، دار الكاتب العربي، بيروت، ١٩٧٥.
١٤- ماضي الخميس، مسيرة الحياة الديمقراطية في الكويت ١٩٣٨، ط٢، دار الحداثة للصحافة والخدمات الاعلامية، الكويت، ٢٠٠٦.
١٥- محمد الحسيني عبد العزيز، حضارة الكويت ودول الخليج العربي، ط٢، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٧٥.
١٦- محمد اليوسفي، الكويت من النشأة إلى الاستقلال، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،٢٠١٣.
١٧- محمد حسن العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، منشورات مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٧٥.

١٨- مذكرا خالد سليمان العدساني سكرتير مجلس الامة التشريعي .
١٩- مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية ١٨٩٧ – ١٩٢٥، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١.
٢٠- مفيد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي١٩٣٨-١٩٧١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.
٢١- ميمونة الخليفة الصباح، الكويت في ظل الحماية البريطانية، الكويت، ١٩٨٨.
٢٢- نجاة عبد القادر الجاسم، التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين ١٩١٤ – ١٩٣٩، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٧.
ثالثاً: المجلات العلمية الاكاديمية.
١- طيبة خلف عبد الله، موقف الحركة الوطنية في الكويت من الوحدة مع العراق١٩٣٨، الخليج العربي " مجلة "، العدد ٢ – ٤، مج الرابع والعشرون، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٩٢.
٢- طيبة خلف عبد الله، الوجود الإيراني في الكويت، دراسات تاريخية " مجلة "، العدد ٣ و ٤ ، مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، ٢٠٠٢.
الرسائل والاطاريح باللغة الانكليزية:
1- Mohammad Zaid Al-Kahtani, The Foreign policy of King Abdulaziz 1927- 1953, Submitted in accordance , Doctor of Philosophy, Department of Arabic and Middle Eastern Studies, 2004.